# دور القانون الدولي في حماية حقوق اللاجئين: تحديات التنفيذ وآفاق المستقبل

أ. فائزة أحمد محمد عبد القادر •

تاريخ الارسال: 2025/01/08 تاريخ القبول: 2025/04/04 تاريخ النشر: 2025/07/01

**المستخلص:**

تتناول هذه الورقة قضايا اللجوء واللاجئين، مع التركيز على التحديات السياسية، الاقتصادية، والإنسانية التي تواجه اللاجئين والدول المضيفة. تسلط الدراسة الضوء على تأثير الأزمات العالمية على زيادة أعداد اللاجئين، إضافة إلى الصعوبات القانونية المرتبطة بتوثيق أوضاعهم وحمايتهم. كما تناقش التفاوت في التزام الدول بالقوانين الدولية الخاصة باللاجئين، وتأثير الأزمات الاقتصادية على توفير الدعم اللازم للاجئين. تبين الدراسة أهمية تنمية التشريعات الوطنية المتعلقة باللاجئين، وتوفير دعم اقتصادي مستدام، وتحقيق التعاون الدولي لتحسين أوضاع اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تركز على أهمية تطوير برامج تعليمية وتدريبية للاجئين وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لهم. في النهاية، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى تحسين الوضع القانوني، الاقتصادي، والإنساني للاجئين، والعمل على إيجاد حلول شاملة وطويلة الأمد

**الكلمات المفتاحية:** القانون الدولي، حماية الحقوق، الأزمات الاقتصادية، حقوق اللاجئين، التشريعات الوطنية

## The Role of International Law in Protecting Refugee Rights: Implementation Challenges and Future Prospects

Ms. Faiza Ahmed Mohamed Abdel Qader

**Abstract**:

This study addresses the issues of asylum and refugees, focusing on the political, economic, and humanitarian challenges faced by refugees and host countries. The study highlights the impact of global crises on the increasing number of refugees, along with the legal difficulties related to documenting their status and providing protection. It discusses the disparity in states' commitment to international refugee laws, and the effect of economic crises on providing necessary support to refugees. The study emphasizes the importance of strengthening national refugee legislation, providing sustainable economic support, and achieving international cooperation to improve refugee conditions. Additionally, it focuses on the importance of developing educational and training programs for refugees and enhancing basic services provided to them. Ultimately, the study offers recommendations aimed at improving the legal,

• عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي – طرابلس -عضو المكتب القانوني بوزارة التعليم التقني والفني

economic, and humanitarian status of refugees, and working towards comprehensive and long-term solutions

**Keywords**: International law, protection of rights, economic crises, refugee rights, national legislation

## المقدمة:

موضوع حماية حقوق اللاجئين أحد القضايا الإنسانية الأكثر تعقيداً في عالم اليوم حيث يواجه الملايين من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم خطر النزوح بسبب الحروب والاضطهاد والكوارث الطبيعية. مما يجعلهم في حاجة ملحة إلى الحماية والرعاية. ويلعب القانون الدولي دوراً حاسماً في توفير هذه الحماية حيث يعتبر الإطار القانوني الذي يحدد حقوق اللاجئين والتزامات الدول تجاههم.

ويعتمد القانون الدولي لحماية حقوق اللاجئين بشكل أساسي على اتفاقية 1951م الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967م. تضع هذه الاتفاقية تعريفاً للاجئ وتحدد الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها مثل حق اللجوء وحق عدم الإعادة القسرية وحق العمل والتعليم ومع ذلك فإن تنفيذ هذه الحقوق يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق فعالية الحماية المقدمة للاجئين ومن بين هذه التحديات نجد التوترات السياسية والتمييز العنصري والضغوط الاقتصادية التي تعاني منها الدول المستقلة. كما أن التعاون الدولي غالباً ما يتعرض للانتكاسات. حيث تسعى بعض الدول إلى فرض قيود صارمة على قبول اللاجئين مما يؤثر سلباً على تنفيذ الالتزامات الدولية.

ومع ذلك هناك آفاق مستقبلية واعدة لتحسين حماية حقوق اللاجئين من خلال تعزيز التعاون الدولي وزيادة الوعي بحقوق اللاجئين وتطوير سياسات وطنية تتماشى مع المعايير الدولية.

وفي هذه المقدمة نسلط الضوء على الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق اللاجئين ونتناول التحديات التي تواجه التنفيذ الدولي لحماية اللاجئين بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية لتعزيز الحماية لحقوق اللاجئين.

## مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسة لهذا البحث في فهم مدى فعالية القوانين الدولية المعنية بحماية حقوق اللاجئين، والوقوف على التحديات التي تواجه تطبيقها. مع وجود اتفاقيات هامة، مثل اتفاقية عام 1951 وبروتوكول 1967، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع يواجه عقبات عديدة، ما يؤدي إلى تباين في مستويات حماية اللاجئين بين الدول. تثير هذه المشكلة عدة تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ضعف التنفيذ وسبل ترسيخ الالتزام بالقوانين الدولية لضمان حقوق اللاجئين.

ومن خلال مشكلة البحث يمكن صياغة التساؤل الآتي:

- **ما هو دور القانون الدولي في حماية حقوق اللاجئين، وما هي التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القوانين، وكيف يمكن ترسيخ فعالية هذه الحماية في المستقبل؟**

## أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى معالجة واحدة من القضايا الإنسانية الأكثر إلحاحًا في العالم، وهي قضية اللاجئين. فتحليل فعالية القانون الدولي في حماية حقوقهم يوفر رؤية أعمق حول نقاط القوة والضعف في المنظومة القانونية الحالية، ويسهم في تقديم توصيات قد تساعد في تحسين الظروف التي يواجهها ملايين اللاجئين. كما يسلط هذا البحث الضوء على أهمية التعاون الدولي في تنمية الحقوق الإنسانية وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الإنسانية للدول.

## أهداف البحث:

1. استكشاف دور القانون الدولي في حماية حقوق اللاجئين وتوضيح بنود الاتفاقيات الدولية الرئيسية ذات الصلة.
2. تحليل التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بحماية حقوق اللاجئين على أرض الواقع.
3. اقتراح توصيات حول كيفية ترسيخ الالتزام بالقوانين الدولية وتحسين التعاون الدولي لحماية حقوق اللاجئين.

## مناهج البحث:

تتعدد المناهج المستخدمة في البحث العلمي واعتمدت الباحثة هنا على: -

- **المنهج الوصفي:** لوصف الظواهر أو الأحداث كما هي دون التدخل أو التلاعب بالعوامل ووصف الواقع الحالي لحماية حقوق اللاجئين من خلال تحديد الظواهر والعوامل المؤثرة والتحديات التي يواجهونها.
- **المنهج التحليلي:** استخدم هذا المنهج في تحليل البيانات والمعلومات لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتحليل السياسات الوطنية والدولية وتأثيرها على حقوق اللاجئين.
- **المنهج القانوني:** اعتمدت عليه الباحثة في دراسة النصوص القانونية والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين لفهم التزامات الدول وكيفية تنفيذ القوانين.

**الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى:** بعنوان: (حقوق اللاجئين في القانون الدولي) المؤلف د. علي حسين.

تتناول هذه الدراسة الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق اللاجئين مع التركيز على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ودور الأمم المتحدة في هذا المجال.

- **الدراسة الثانية:** بعنوان: (تأثير السياسات الوطنية على حقوق اللاجئين في الدول العربية) المؤلف د. سارة القبسي.

تركز هذه الدراسة على كيفية تأثير السياسات الوطنية للدول العربية على حقوق اللاجئين وتسلط الضوء على التحديات التي تواجهها هذه الدول في تنفيذ الالتزامات الدولية.

- **الدراسة الثالثة:** بعنوان (التمييز ضد اللاجئين في المجتمعات العربية) المؤلف د. محمود عبدالله.

بحثت هذه الدراسة في أشكال التمييز والعنصرية التي يواجهها اللاجئون في الدول العربية وتستند إلى بيانات ميدانية ومقابلات مع اللاجئين.

- **الدراسة الرابعة:** بعنوان (الاستجابة الدولية لأزمات اللاجئين في العالم العربي) المؤلف د. هاني العربي.

حيث ركزت هذه الدراسة على استجابة المجتمع الدولي للأزمات المتعلقة باللاجئين في العالم العربي مع التركيز على دور المنظمات الإنسانية.

## المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق اللاجئين:

يعتبر الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق اللاجئين أحد الأسس الرئيسية التي تهدف إلى ضمان سلامتهم وكرامتهم حيث يتشكل هذا الإطار من مجموعة المعاهدات والاتفاقيات التي وضعتها منظمات دولية مثل الأمم المتحدة. لتحديد حقوق اللاجئين والتزامات الدول تجاههم وأبرز هذه المعاهدات هي اتفاقية 1951م الخاصة بوضع اللاجئين التي تعرف اللاجئ وتحدد حقوقه الأساسية مثل حق اللجوء وحق عدم الإعادة القسرية. بالإضافة إلى ذلك يعتبر بروتوكول 1967م مكملاً مهماً، حيث يوسع نطاق الحماية ليشمل الفئات التي قد لا تتناسب مع التعريف الأصلي. ويتضمن الإطار القانوني أيضاً مبادئ توجيهية وأدلة عمل تهدف إلى توجيه الدول في كيفية التعامل مع قضايا اللجوء ومع ذلك فإن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعيق تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل فعال وفي هذه المقدمة يتم استعراض اهم ملامح الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق اللاجئين ودوره في تعزيز حقوق الأنسان على مستوى عالمي.

## المطلب الأول: تعريف اللاجئين والحماية الدولية:

- **تعريف اللاجئين:**

كلمة اللاجئين لغوياً مصدرها من الفعل الثلاثي (لجأ)، وهذا الفعل يحمل في معانيه مفاهيم عدة؛ منها ما يدل على الاستناد إلى الشيء والاعتضاد به، ومنها ما يعني الرجوع إلى الشيء، وغيرها من المعاني (أبن منظر، 1994).

واللاجئ هو شخص يُعَرَّف وفقًا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على أنه "كل من يوجد كل شخص يوجد بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951، خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد." ويتضمن هذا التعريف الأشخاص الذين فروا من النزاعات المسلحة أو الاضطهاد، مما يجعلهم بحاجة إلى حماية دولية لحمايتهم من الأذى وتأمين حقوقهم الأساسية (اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967).

تحدد اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 شروطًا محددة لحماية اللاجئين واستثنائها في بعض الحالات. تشمل الفئات التي لا تنطبق عليها الاتفاقية الأشخاص الذين تمتعوا بحماية من هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو الذين أصبحوا مواطنين في بلد آخر، أو الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية أو جرائم جسيمة غير سياسية. كما تحدد الاتفاقية أنه يمكن للدول المتعاقدة توسيع التزاماتها لتشمل الأحداث التي وقعت في مناطق أخرى غير أوروبا، وتوضح أنه يمكن للاجئ فقدان صفته كلاجئ إذا عاد طواعية إلى بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة بعد زوال أسباب الاضطهاد.

اللاجئون من منظور شامل، هم أشخاص ينتمون إلى مختلف الأطياف، سواء من حيث العرق أو الجنس أو الدين، الذين يجدون أنفسهم مضطرين لمغادرة أماكن إقامتهم نتيجة لأسباب قاهرة، قد تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية. يُجبر هؤلاء الأفراد على الانتقال إلى دول أخرى، حيث يصبحون خاضعين لسيادة القوانين والأنظمة التي تحكم الدولة التي لجأوا إليها. وفي تلك الدول، تتباين أوضاعهم القانونية والاجتماعية بناءً على سياسات الدولة المستضيفة، والتي قد تشمل منحهم الحماية، توفير المأوى، أو حتى ضمان حقوق معينة لهم وفقاً للقوانين المحلية أو الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين.

- **الحماية الدولية:**

الحماية الدولية هي مجموعة من التدابير التي تهدف إلى ضمان حقوق اللاجئين وفقًا للقوانين والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. تشمل الحماية

الدولية إجراءات تقدمها الدول والمؤسسات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، لضمان عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى مناطق الخطر (مبدأ عدم الإعادة القسرية)، وتوفير المساعدات الإنسانية والحماية القانونية، وإيجاد حلول دائمة تشمل العودة الطوعية أو الاندماج في المجتمعات المستضيفة أو إعادة التوطين في بلدان آمنة (اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967).

## المطلب الثاني: حقوق اللاجئين ومبادئ الحماية الدولية:

قد تُمارس في بعض الأحيان الدولة ضغوطًا شديدة على مواطنيها، مما يدفعهم إلى مغادرتها واللجوء إلى دول أخرى بحثًا عن الأمان والاستقرار، ومحاولة تعويض ما فقدوه في وطنهم. ومع ذلك، تجد العديد من الدول نفسها تحت ضغط كبير بسبب التدفق الهائل للاجئين. ولهذا السبب حرصت الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية على تحديد الحقوق التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون. بناءً على ذلك، سنستعرض الحقوق التي تُمنح لهم على المستوى الدولي، وهي:

- **حق عدم الإعادة القسرية:**

يُعد حق عدم الإعادة القسرية، المتجسد في مبدأ عدم الرد، من المبادئ الأساسية والجوهرية التي يرتكز عليها نظام حماية اللاجئين. يعود النص على هذا الحق إلى الوثائق الدولية الأولى، مثل اتفاقية عام 1926 الخاصة بالمركز الدولي للاجئين الروس والأرمن ومن في حكمهم، التي نصت في (المادة 2 الفقرة 3 )• على مبدأ منع الرد القسري، وتناولت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية المدنيين وقت الحرب هذا المبدأ، حيث نصت على عدم جواز ترحيل شخص موجود في إقليم إحدى الدول المتحاربة إلى دولة أخرى، إذا كان هناك خطر تعرضه للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو معتقداته الدينية.

وسارت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على هذا النهج، حيث أكدت في (المادة 33)(قحطان، 2006، ص46) حظر طرد اللاجئ أو رده إلى إقليم قد تتعرض فيه حياته أو حريته للخطر بسبب آرائه السياسية أو غيرها من الأسباب المحمية.

ورغم الحماية الدولية الواضحة التي توفرها المادة 33 من اتفاقية عام 1951(قحطان، 2006، ص46)، إلا أنها أثارت بعض التساؤلات. أولها يتعلق بمن تشملهم هذه الحماية؛ إذ يبدو الأمر واضحًا بالنسبة للاجئين الذين تعترف الدولة المضيفة لهم بهذه الصفة، مما يلزمها بمبدأ عدم الطرد. ومع ذلك، يختلف الوضع بالنسبة لطالبي اللجوء الذين لم يتم بعد البت في وضعهم من قبل الدولة المستضيفة، مما يثير تحديات قانونية وأخلاقية في تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية (العافر، عسول، 2016، ص26).

• تنص المادة (3/2) على أنه: تتعهد الدول الأطراف المتعاقدة في جميع الأحوال بعدم طرد أو إعادة اللاجئين، ناحية حدود دولتهم الأصلية.

- **عدم ملاحقة اللاجئين أو مساءلتهم عن دخولهم الدولة بصورة غير قانونية:**

يضطر العديد من اللاجئين، في كثير من الحالات، إلى مغادرة بلدانهم ودخول دول أخرى بطرق غير قانونية، مثل العبور دون تصاريح أو تأشيرات أو من خلال منافذ غير رسمية. في الظروف العادية، يُعد هذا النوع من الدخول جريمة يعاقب عليها قانون الدولة المستضيفة. (السحيمات، 2021م، ص20)

ومع ذلك، يضمن القانون الدولي للاجئين حقًا أساسياً يتمثل في عدم ملاحقتهم أو مساءلتهم عن هذا الدخول غير المشروع، نظرًا لوضعهم الإنساني وظروفهم القسرية. يعني ذلك أن أجهزة الدولة، مثل الشرطة وخفر السواحل وحرس الحدود، وكذلك النيابة العامة والسلطات القضائية، لا يجوز لها ملاحقة أو معاقبة اللاجئين على هذا الأساس.

يأتي هذا الحق كحماية إنسانية تهدف إلى ضمان أمان اللاجئين وتجنب تعريضهم لمزيد من الخوف والاضطهاد في الدول التي يلجؤون إليها، انسجامًا مع المبادئ الدولية التي تؤكد على ضرورة تقديم الدعم والحماية لهم بدلاً من معاملتهم كمخالفين للقانون. (شجاع الدين، 2018، ص13)

- **حق اللاجئين في السكن والمأوى:**

عند منح الشخص صفة اللاجئ في بلد اللجوء، تصبح الدولة ملزمة بالسماح له بالبقاء على أراضيها إلى أن يتمكن من إيجاد مأوى آخر في دولة تقبل استضافته. وعلى الرغم من أن الدولة ليست مجبرة على قبوله بشكل دائم، إلا أنها مُلزمة بتوفير الحماية القانونية التي تحول دون وقوعه في قبضة سلطات الاضطهاد (السعودي، 2007، ص106).

تناولت المادة 31 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والمادة 3 من إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967 هذا الحق، مؤكدةً على أهمية مراعاة الدول لمبدأ عدم الإعادة القسرية، حتى في الحالات الاستثنائية التي تضطر فيها إلى عدم تطبيق هذا المبدأ.

وفي مثل هذه الظروف، يقع على عاتق الدولة المستضيفة توفير الشروط والبيئة المناسبة التي تُمكن اللاجئ من الانتقال إلى دولة أخرى تُؤمن له الأمان والحماية، بما يضمن احترام كرامته الإنسانية وحقوقه الأساسية. (السحيمات، 2021، ص21)

- **حقوق أخرى:**

منحت اتفاقية 1951م للاجئين حقوقاً اقتصادية واجتماعية وذلك بغية إدماج اللاجئين في المجتمعات الجديدة، فالاتفاقية عاملت اللاجئ معاملة المواطن في أمور معينة من خلال الحقوق التالية:

- **الحق في ممارسة الشعائر الدينية واختيار التعليم الديني للأولاد:** تعرضت الاتفاقية إلى حق اللاجئين في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم وحرية اختيار التعليم الديني لأولادهم.•
- **الحق في التقاضي:** للاجئ الحق في التقاضي، وذلك برفع دعوى أمام محاكم الدولة التي يقيم فيها لاستفادة حقه، شأنه شأن المواطن العادي أو غيره من الأجانب الموجودين في إقليم الدولة، كما يتمتع بالمساعدة القضائية.••
- **الحق في التعليم الرسمي:** يجب أن يستفيد الطفل اللاجئ من التعليم الأولي، أما في مراحل التعليم الأخرى فيمنح معاملة الأجانب، مع الاعتراف بالشهادات المدرسية والدرجات العلمية المتحصل عليها في الخارج والإعفاء من الرسوم وتكاليف الدراسة وتقديم الإعانات الدراسية .•••
- **الحق في التوزيع الخاص ببعض السلع:** يمكن أن تقل أو تنقص بعض المنتجات أو السلع في دولة اللجوء، فتلجأ إلى التوزيع العمومي للمنتجات غير المتوفرة بالقدر الكافي حيث يعامل اللاجئ نفس المعاملة التي يتلقاها المواطن.••••
- **الحق في المساواة بين الأعباء الضريبية والرسوم المباشرة:** يحق للاجئ في دفع الأعباء أو الرسوم على أن تكون أكثر من تلك التي تفرض على المواطنين، دون الإخلال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالرسوم الخاصة بإصدار الوثائق الإدارية•••••.

## المبحث الثاني: التحديات في تنفيذ القانون الدولي لحماية اللاجئين

حماية حقوق اللاجئين تعد من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي في العصر الحالي على الرغم من وجود إطار قانوني دولي قوي بما في ذلك اتفاقية 1951م وبروتوكول 1967م فإن تنفيذ هذه القوانين يواجه العديد من العقبات.

وتشمل التحديات السياسية مثل الضغوط الداخلية والمخاوف من الأمن القومي. التي قد تؤدي إلى تقييد حقوق اللاجئين كما تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً حيث تعاني الدول المستقلة من ضغوط اقتصادية قد تدفعها إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد اللاجئين.

• أنظر المادة: 04 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

•• أنظر المادة: 16 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

••• أنظر المادة: 22 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

•••• أنظر المادة: 20 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

••••• أنظر المادة: 29 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

علاوة على ذلك تساهم التوترات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي في تفاقم الوضع. مما يزيد من صعوبة تنفيذ الالتزامات القانونية وتهدف مقدمة هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ القانون الدولي لحماية حقوق اللاجئين مما يتطلب اهتماماً دولياً أكبر لحل هذه القضايا.

## المطلب الأول: التحديات السياسية والدبلوماسية:

تُعد التحديات السياسية والدبلوماسية من أبرز العراقيل التي تواجه حقوق اللاجئين وحمايتهم على الصعيدين الإقليمي والدولي. ترتبط هذه التحديات بشكل وثيق بالسياسات الداخلية للدول المضيفة والنزاعات الدولية، وكذلك بالاختلافات بين الدول في كيفية تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تنظم وضع اللاجئين. تتأثر قدرة الدول على حماية اللاجئين إلى حد كبير بالاعتبارات السياسية التي قد تتعارض مع التزاماتها الدولية.

- **التفاوت في التزام الدول بالقوانين الدولية:**

تواجه الدول التي تستضيف اللاجئين تحديًا يتمثل في تفاوت التزامها بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين، مثل اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967. لا تلتزم جميع الدول في العالم بنفس الدرجة بهذه الاتفاقيات، وقد يكون لبعض الدول مواقف سياسية أو اقتصادية تمنعها من توفير الحماية اللازمة للاجئين. هذا التفاوت في الالتزام يعود في بعض الأحيان إلى أسباب تتعلق بالضغط الداخلي، مثل الأزمات الاقتصادية، أو إلى رغبة بعض الحكومات في الحد من تدفق اللاجئين لأسباب سياسية. في بعض الحالات، يتجاهل بعض الدول المبادئ الأساسية مثل مبدأ عدم الإعادة القسرية، مما يعرض اللاجئين لخطر العودة إلى بلدانهم الأصلية حيث قد يتعرضون للاضطهاد أو العنف(UNHCR, 2023) .

على سبيل المثال، نجد أن بعض الدول الأوروبية قد لا تُظهر الحماس الكافي لتنفيذ التزاماتها تجاه اللاجئين بسبب النزاعات السياسية الداخلية المتعلقة بالهجرة، كما حدث في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد أزمة اللاجئين في عام 2015. كان التوتر السياسي بشأن كيفية توزيع اللاجئين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أحد العوامل الرئيسية التي عطلت التوصل إلى حلول فعّالة لهذه الأزمة. على الجانب الآخر، دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة بعض الحكومات قد تبنت سياسات لجوء أكثر صرامة مثل الحد من قبول اللاجئين أو توسيع القيود على إعادة توطينهم ( Goodwin-Gill, G. S., & McAdam, J. 2007).

- **النزاعات السياسية والأمنية وتأثيرها على قبول اللاجئين:**

تؤدي النزاعات السياسية في بعض الدول إلى تقليص قدرة تلك الدول على استيعاب اللاجئين أو تمنعها تمامًا من تقديم الحماية لهم. في الدول التي تمر بحروب أهلية أو نزاعات مسلحة، مثل سوريا أو أفغانستان، قد تكون الحكومة المركزية غير قادرة على السيطرة على الوضع الأمني، مما يؤدي إلى تدهور الوضع القانوني للاجئين داخل تلك البلدان. في مثل هذه الحالات، يصبح من الصعب ضمان حماية اللاجئين داخل دولهم الأصلية، وبالتالي تزداد الحاجة إلى الحماية الدولية.

كما أن الأزمات السياسية قد تؤدي إلى تضييق الخناق على اللاجئين في الدول التي يُفترض أن تكون ملاذًا آمنًا لهم. مثلاً، بعض الدول المجاورة للبلدان التي تشهد نزاعات قد تكون أكثر قلقًا بشأن تأثيرات تدفق اللاجئين على استقرارها الداخلي، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وهو ما قد يترجم إلى تغييرات في سياساتها تجاه اللاجئين(Betts, A. ,2013).

**التدخلات الدبلوماسية والنزاعات الإقليمية:**

التدخلات الدبلوماسية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد كيفية التعامل مع قضايا اللاجئين على الساحة الدولية. على سبيل المثال، قد تتأثر سياسات بعض الدول تجاه اللاجئين بالمصالح السياسية للدول الكبرى أو التحالفات الإقليمية، مما يؤدي إلى تغييرات مفاجئة في السياسات. الدول التي تدعم دولًا معينة في النزاعات قد تجد نفسها متورطة بشكل غير مباشر في القضايا الإنسانية المتعلقة باللاجئين. لذلك، يُعتبر تنسيق السياسات الدبلوماسية بين الدول ضروريًا لضمان حماية اللاجئين.

أما في حالات النزاعات الإقليمية أو الأزمات الإنسانية، فقد تُظهر بعض الحكومات تجاهلاً كاملاً للحقوق الإنسانية للاجئين، مما يتطلب تدخل المنظمات الدولية لتقديم الدعم وضمان احترام حقوق اللاجئين. وتستدعي هذه الحالات عادةً التفاعل الدبلوماسي المكثف بين الدول والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتنسيق جهود الاستجابة لحماية اللاجئين وتقديم الدعم الإنساني. (Betts, A. ,2013)

## المطلب الثاني: التحديات القانونية والعملية:

من بين التحديات القانونية الكبيرة التي تواجه حماية اللاجئين عالميًا هو افتقار العديد من دول اللجوء إلى تشريعات وطنية واضحة وشاملة تنظم أوضاع اللاجئين وتنسجم مع الالتزامات الدولية، وهو ما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين النصوص القانونية في الاتفاقيات الدولية والممارسات العملية على أرض الواقع. فمعظم الدول التي تستضيف اللاجئين، وخاصة في المنطقة العربية والإسلامية، تعتمد على قواعد عامة تتعلق

بالأجانب أو على نصوص دستورية محدودة دون وجود قوانين تفصيلية تختص باللاجئين أو توفر حماية قانونية شاملة لهم( الدراجي، 2011، ص7–9).

على سبيل المثال، في ليبيا لا توجد قوانين خاصة تنظم أوضاع اللاجئين، ويتم التعامل مع أوضاعهم وفق القوانين العامة المتعلقة بالأجانب، مع وجود نص دستوري يحظر تسليم اللاجئين السياسيين. وفي الأردن، لا يوجد تشريع وطني ينظم حقوق اللاجئين، وإنما يعتمد على مذكرة تفاهم موقعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1998، والتي تحدد إطار الحماية القانونية للاجئين، لكنها تظل محدودة وغير ملزمة بالكامل. كذلك في الجزائر، ورغم إصدار قانون عام 1963 ينظم إجراءات تطبيق اتفاقية جنيف لعام 1951، بما يشمل إنشاء مكتب بوزارة الخارجية يعنى بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، فإن التطبيق الفعلي لهذا القانون يواجه تحديات كبيرة، خصوصًا في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على الالتزام بتوفير الحماية اللازمة (بوجمعة، 2019، ص292).

أما المملكة العربية السعودية، فقد نص النظام الأساسي للحكم على إمكانية منح اللجوء السياسي إذا اقتضى الصالح العام ذلك، ولكن لا توجد قوانين تفصيلية تحدد آليات تنظيم أوضاع اللاجئين أو حقوقهم بشكل دقيق. وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة والبحرين، لا توجد قوانين وطنية تنظم أوضاع اللاجئين، باستثناء نصوص دستورية تحظر تسليم اللاجئين السياسيين، مما يضعف من الإطار القانوني لحمايتهم (خليل، 2004م، ص6) (المخادمي، 2012، ص76).

في السودان، يُعد قانون تنظيم اللجوء لعام 1974• من بين المحاولات الأكثر تقدمًا في المنطقة العربية، حيث يتضمن تعريف اللاجئ وآليات تقديم الطلبات والحماية القانونية لهم. ومع ذلك، يواجه القانون قصورًا في التطبيق بسبب القيود الاقتصادية والسياسية التي تحد من قدرته على حماية اللاجئين بفعالية. وفي تونس، تحتوي مجلة الجنسية التونسية والقوانين المتعلقة بالأجانب على بعض النصوص التي تنظم أوضاع اللاجئين، لكن لا تزال الجهود المبذولة لتطوير تشريعات وطنية شاملة محدودة.

أما لبنان، فقد تميز قانون الدخول والإقامة والخروج لعام 1962 بتنظيم بعض أوضاع اللاجئين السياسيين، إذ يمنحهم وثائق مرور وإثبات شخصية خاصة، مع تقييد أنشطتهم السياسية، لكنه يظل قانونًا قاصرًا عن التعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين على أرضه، خاصة في ظل الأزمات التي تمر بها البلاد( بوجمعة، 2019، ص294).

وعلى الصعيد الدولي، تُعد هذه الفجوة التشريعية أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. فغياب التشريعات الوطنية الملائمة يجعل

• أنظر قانون تنظيم اللجوء لسنة 1974م

من الصعب على اللاجئين الحصول على حقوقهم الأساسية مثل الحماية من الإعادة القسرية، وحق التعليم، والعمل، والرعاية الصحية. كما أن غياب الأطر القانونية الوطنية يؤدي إلى تعرض اللاجئين لانتهاكات مثل الاحتجاز التعسفي أو الترحيل القسري، خصوصًا في الدول التي تفتقر إلى آليات واضحة لتنظيم أوضاعهم (بوجمعة، 2019، ص294).

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المعقدة في العديد من دول اللجوء، فإن تطوير تشريعات وطنية شاملة تواكب الاتفاقيات الدولية يُعد ضرورة ملحّة لضمان حماية اللاجئين. يتطلب ذلك التزامًا سياسيًا واضحًا من قبل الدول بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لإرساء منظومة قانونية تدعم حقوق اللاجئين وتعزز من حمايتهم وفقًا لمعايير العدالة والإنسانية.

## المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والإنسانية:

إن التحديات الاقتصادية والإنسانية من العوامل الأساسية التي تؤثر على قدرة الدول على توفير الدعم اللازم للاجئين. تتداخل هذه التحديات مع الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات الإقليمية المستمرة، مما يزيد من تعقيد جهود المجتمع الدولي في مساعدة اللاجئين وتوفير احتياجاتهم الأساسية. مع تزايد أعداد اللاجئين في العالم، فإن الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول والمنظمات الإنسانية على الاستجابة الفعّالة لتقديم الدعم اللاجئين.

- **تأثير الأزمات الاقتصادية على توفير الدعم للاجئين:**

تعاني العديد من الدول المضيفة للاجئين من أزمات اقتصادية خانقة تؤثر بشكل كبير على قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئين. الأزمات الاقتصادية، مثل الانكماش الاقتصادي، تتسبب في تقليص الموارد المالية المخصصة لبرامج دعم اللاجئين، مما يعوق الجهود الرامية إلى توفير المساعدة الأساسية مثل الغذاء، الرعاية الصحية، والمأوى. علاوة على ذلك، قد تؤدي هذه الأزمات إلى زيادة معدلات البطالة وتضخم الأسعار، مما يصعب على اللاجئين الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية في بيئات مليئة بالفعل بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

على سبيل المثال، في الدول التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين بسبب النزاعات في البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان وتركيا، تواجه الحكومات ضغوطًا اقتصادية هائلة .الحرب السورية، على سبيل المثال، أدت إلى تدفق أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري إلى هذه البلدان، مما زاد من الأعباء على الخدمات العامة والبنية التحتية(UNHCR, 2023). في ظل الأزمات الاقتصادية، تقل الموارد المتاحة لتلبية احتياجات اللاجئين، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني لهم.

من بين هذه التحديات، لبنان يعاني من أزمة مالية خانقة أدت إلى تدهور الخدمات الأساسية. بحسب تقرير البنك الدولي (2023)' فإن 80% من السكان في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بما في ذلك اللاجئون السوريون الذين يشكلون حوالي 15% من إجمالي السكان .كما أن معدلات البطالة في لبنان تصل إلى 35%، مما يزيد من التحديات التي يواجهها اللاجئون في إيجاد فرص عمل أو خدمات أساسية.

- **زيادة أعداد اللاجئين في ظل الأزمات العالمية:**

تعتبر الزيادة المستمرة في أعداد اللاجئين من أبرز التحديات الإنسانية في القرن الواحد والعشرين. تتفاقم هذه المشكلة في ظل الأزمات العالمية مثل الحروب، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والتغيرات المناخية. وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023) ، فإن أعداد اللاجئين حول العالم قد شهدت زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث يقدر عدد اللاجئين في العالم بأكثر من 110مليون شخص في منتصف عام 2023، منهم 35مليون لاجئ و 55 مليون نازح داخليًا .ويُتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل، بسبب تصاعد النزاعات في مناطق متعددة من العالم مثل أوكرانيا، إثيوبيا، واليمن.

من جهة أخرى، تسهم الأزمات الاقتصادية العالمية في دفع المزيد من الأفراد إلى الفرار من بلدانهم بحثًا عن الأمان والموارد الأساسية. على سبيل المثال، أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية في 2008، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية الحالية في العديد من البلدان النامية، على قدرة الأفراد على البقاء في بلدانهم. هذا يساهم في زيادة أعداد اللاجئين إلى البلدان المجاورة أو البلدان ذات القدرة المحدودة على استيعابهم.

في كثير من الحالات، يواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على عمل أو فرص تعليمية بسبب نقص الفرص في الدول المضيفة. على سبيل المثال، في تركيا، والتي تستضيف حوالي 4 ملايين لاجئ سوري، يواجه العديد من اللاجئين صعوبات كبيرة في الحصول على فرص عمل قانونية أو الوصول إلى التعليم العالي بسبب القيود القانونية والاقتصادية. علاوة على ذلك، يواجه اللاجئون في الدول المضيفة صعوبة في التكيف مع تكاليف الحياة المرتفعة، حيث تضاعف **أسعار الغذاء** و**الوقود** في العديد من هذه البلدان نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية.(UNHCR, 2023)

مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة غالبًا ما تكون مكتظة، مع توفر فرص محدودة للمساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى زيادة المعاناة النفسية والجسدية للاجئين. وفقًا لتقرير منظمة العفو الدولية (2022) ، يعاني اللاجئون في مخيمات الأردن ولبنان من مشاكل مثل ازدحام المخيمات، ونقص المياه الصالحة للشرب، وصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية .تتفاقم هذه المعاناة في المخيمات التي تعاني من نقص في التمويل بسبب التقشف الاقتصادي في الدول المضيفة.

## المطلب الرابع: آفاق المستقبل لتحسين الحماية القانونية للاجئين

يتطلب النظام القانوني الدولي تعديلات وتحسينات لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية والبيئية التي نشهدها في العصر الراهن. ومن بين الإصلاحات المقترحة (من وجهة نظر الباحثة):

- **توسيع تعريف اللاجئ** :رغم أن اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تُحدد "اللاجئ" بناءً على معايير معينة، فإن التغيرات العالمية مثل التغيرات المناخية والاضطهاد الاقتصادي تفرز حالات جديدة من اللجوء لا تدخل ضمن هذه المعايير التقليدية. لذا، يجب أن تتسع تعريفات اللجوء لتشمل أولئك الذين يفرون من التدهور البيئي أو الفقر المدقع.
- **مراجعة الاتفاقات الدولية الخاصة بإعادة التوطين** :يجب أن يتم تعديل الاتفاقات الدولية التي تضمن إعادة توطين اللاجئين لتكون أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات العالمية الحالية. ومن الضروري أن تشمل هذه التعديلات توفير الحماية القانونية للاجئين في الدول المضيفة وضمان مساعدات كافية لهم.
- **إصلاح الآليات القانونية لمكافحة الإعادة القسرية** :من المهم أن تعمل الدول على دعم التشريعات المتعلقة بحماية اللاجئين من الإعادة القسرية، حيث ينبغي تطوير آليات فعالة تضمن تنفيذ مبدأ عدم الإعادة القسرية وحمايته من التهديدات المحتملة.

### 2. تحسين التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الإنسانية:

لا يمكن تحقيق حماية فعالة للاجئين بدون تنسيق عميق بين الدول والمنظمات الإنسانية، وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ العديد من الخطوات لتطوير آليات التعاون الدولي، مثل:

- **إنشاء آلية دولية لتوزيع اللاجئين** :قد يؤدي الضغط الدولي إلى تشكيل آليات توزيع اللاجئين بشكل عادل بين الدول، على أن يتم توفير الدعم الدولي الكافي للدول المضيفة. يمكن أن تساهم الاتفاقات بين الدول المختلفة في تحقيق ذلك، مما يخفف العبء عن الدول التي تستقبل أعدادًا ضخمة من اللاجئين.
- **الضغط الدولي لرفع القيود المفروضة على اللجوء:** يجب أن يتم بذل مزيد من الجهود على المستوى الدولي للضغط على الدول التي تفرض قيودًا شديدة على استقبال اللاجئين، حيث تساهم المنظمات الإنسانية والدول الكبرى في دفع هذه الدول لتقديم الحماية الإنسانية اللازمة.

- **توطيد دور الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية:** يجب أن يتم دعم دور الأمم المتحدة في تنسيق استجابة المجتمع الدولي للأزمات التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين. ويشمل ذلك زيادة التمويل للبرامج الإنسانية، وتوسيع نطاق العمليات الإغاثية في البلدان التي تعاني من أزمات لجوء ضخمة.

**3. حلول دائمة للاجئين:**

إن إيجاد حلول دائمة للاجئين يمثل تحديًا كبيرًا، إذ لا تكفي حلول الإغاثة المؤقتة لضمان حياة كريمة لهم. ومن الحلول المقترحة:

- **إعادة التوطين:** يمثل إعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة أحد الحلول الدائمة التي تضمن للاجئين حياة مستقرة وآمنة. يتطلب ذلك تنسيقًا بين الدول المستضيفة والبلدان التي تستقبل اللاجئين، بالإضافة إلى تأمين التمويل اللازم لهذا النوع من الحلول.
- **الاندماج المجتمعي:** يجب أن تعمل الدول المضيفة على تحسين سياسات الاندماج المجتمعي للاجئين، مثل توفير التعليم، العمل، والخدمات الصحية. لا ينبغي أن يُعامل اللاجئون كمجموعة منفصلة، بل يجب دمجهم في المجتمعات المحلية لضمان استقرارهم وتحقيق استفادة متبادلة للطرفين.
- **العودة الطوعية:** أحد الحلول الأخرى للاجئين هو العودة الطوعية إلى بلادهم بعد انتهاء أسباب اللجوء. ويجب أن تتضمن هذه العملية ضمانات أمنية للاجئين، وتقديم الدعم المالي واللوجستي لضمان إعادة بناء حياتهم في بلدهم الأصلي.

**الخاتمة:**

تُعد قضايا اللجوء واللاجئين من أبرز التحديات الإنسانية والسياسية التي تواجهها العديد من الدول في العصر الحديث، خصوصًا في ظل الأزمات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تعصف بالعالم. رغم الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه القضايا من خلال تطبيق اتفاقيات وقوانين دولية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تحقيق نتائج فعّالة وملموسة على الأرض. فالتحديات السياسية، مثل التفاوت في التزام الدول بالقوانين الدولية، والتحديات الاقتصادية، التي تتفاقم بسبب الأزمات المالية العالمية، بالإضافة إلى التحديات القانونية المتعلقة بصعوبة توثيق اللاجئين وحمايتهم، كلها عوامل تسهم في تعقيد مسألة اللجوء.

وفي ظل تزايد أعداد اللاجئين نتيجة النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، أصبح من الضروري تفعيل أطر قانونية وإنسانية أكثر توافقًا مع احتياجات اللاجئين ومطالبهم. كما أن تعزيز التعاون بين الدول المضيفة والمجتمع الدولي سيكون له دور كبير في تحسين أوضاع اللاجئين ورفع مستوى الدعم المقدم لهم. يتطلب

ذلك نهجًا شاملًا يُجمع بين الاستجابة الإنسانية الفورية والسياسات طويلة الأمد التي تركز على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في البلدان المضيفة من خلال البحث توصلنا لعدة نتائج منها:

1. تحديات التنفيذ حيث أظهر البحث أن هناك مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تنفيذ القانون الولي لحماية حقوق اللاجئين.
2. عدم التعاون الدولي وهو يتمثل في غياب التعاون والتنسيق بين الدول يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الحماية الفعالة للاجئين.
3. التميز والتمييز العنصري حيث اتضح أن العديد من الدول تمارس سياسات تمييزية ضد اللاجئين مما يؤثر سلباً على حقوقهم الأساسية.
4. فعالية السياسات الوطنية اتضح من ذلك أن السياسات الوطنية التي تتماشى مع المعايير الدولية تلعب دوراً حاسماً في تحسين وضع اللاجئين.
5. تتزايد أعداد اللاجئين بسبب الأزمات العالمية المستمرة، بما في ذلك النزاعات المسلحة وتغير المناخ، مما يعقد من عملية إيجاد حلول مستدامة لهذه القضايا.

**التوصيات:**

توصي الباحثة في هذا البحث بعدة توصيات مهمة وهي كالتالي: –

- تعزيز التعاون الدولي وذلك بالعمل معاً لتطوير استراتيجيات شاملة تعزز من حماية حقوق اللاجئين والتوزيع العادل بين الدول المضيفة.
- ينبغي على الدول مراجعة وتعديل السياسات الوطنية لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين.
- العمل على تنفيذ برامج توعية تهدف إلى دعم حقوق اللاجئين والعمل على تقليل التمييز.
- العمل على إنشاء آليات فعالة لرصد تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق اللاجئين وتقديم التقارير بشأنها للجهات ذات العلاقة.
- دعم المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تعمل على تقديم المساعدة للاجئين وتقديم الخدمات الأساسية لهم.

وبذلك تتطلب حماية حقوق اللاجئين جهوداً متكاملة وتعاوناً دولياً فعالاً. من خلال تنفيذ هذه التوصيات المقترحة.

## قائمة المراجع


**أولاً: الوثائق**

1. المادة: 04 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
2. المادة: 16 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
3. المادة: 22 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
4. المادة: 20 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
5. المادة: 29 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
6. قانون تنظيم اللجوء السوداني لسنة 1974م.
7. اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 عبر موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.(UNHCR)
8. المادة (3/2) على أنه: تتعهد الدول الأطراف المتعاقدة في جميع الأحوال بعدم طرد أو إعادة اللاجئين، ناحية حدود دولتهم الأصلية.

**ثانياً: المصادر العربية**

1. أبن منظر(1994) لسان العرب. – بيروت: دار صادر.
2. إبراهيم الدراجي(2011) "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، اللاجئون في سورية نموذجاً". – الملتقى العلمي اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها، تنظيم جامعة نايف للعلوم الأمنية كلية العلوم الاستراتيجية.
3. العافر امينة، عسول جميلة(2016) النظام الدولي لحماية اللاجئين في القانون الدولي العان، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، كلية الحقوق بودوداو.
4. حنطاوي بوجمعة (2019) الحماية الدولية للاجئين – دراسة مقارنة – بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية في الشريعة والقانون، جامعة وهران.
5. عبد المؤمن بن عبدالقادر شجاع الدين(2018) "حقوق اللاجئين (دراسة فقهية قانونية)".– مجلة الفقه القانوني، ع73.
6. عبد العزيز بن محمد عبدالله السعودي (2007) حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون – دراسة تحليلية مقارنة – رسالة لنيل شهادة الماجستير في العدالة الجنائية – كلية الدراسات العليا – جماعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
7. عبدالله خليل (2004) التشريعات المصرية ذات العلاقة باللاجئين، نادي القضاة، ندوة اللاجئون والقانون الدولي في مصر، القاهرة.

8. عبد القادر المخادمي (2012) الهجرة السرية واللجوء السياسي. – الجزائر: ديوان المطبوعات الجماعية.
9. قحطان نشمي الخيري(2006) حق اللجوء السياسي، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق.
10. محمد خلف محمود السحيمات (2021) حقوق اللاجئين، مديرية الأمن العام – مديرية قضاء الأمن العام،
11. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2023). التقرير السنوي: حالة اللاجئين في العالم. https://www.unhcr.org
12. البنك الدولي .(2023) .تقرير الوضع الاقتصادي في لبنان https://www.worldbank.org .
13. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(2023) .اللاجئون في العالم: الإحصائيات والاتجاهات . –https://www.unhcr.org
14. منظمة العفو الدولية .(2022) .التقرير السنوي عن حقوق الإنسان: اللاجئون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.amnesty.org .

**ثالثاً: المصادر الأجنبية**

1- UNHCR. (2023). The 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol. United Nations High Commissioner for Refugees.
2- Goodwin-Gill, G. S., & McAdam, J. (2007). The Refugee in International Law (3rd ed.). Oxford University Press.
3- Betts, A. (2013). Survival Migration: Failed Governance and the Crisis of Displacement. Cornell University Press.